المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/04/2013

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

# مشاركة المغرب في أشغال مجلس حقوق الإنسان الأممي

يشارك وفد مغربي هام في أشغال الدورة العادية الـ 22 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي تنعقد ما بين 25 فبراير و22 مارس المقبل في جنيف.

ويشارك في هذه الدورة، التي سيستمع خلالها المجلس لعروض 22 خبيرا وهيئة مستقلة لحقوق الإنسان، العديد من المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المغربي، منها على الخصوص، البعثة الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأبرزت البعثة الوزارية لحقوق الإنسان أن هذه الدورة تكتسي أهمية خاصة بالنظر للجهود الكبيرة التي بذلتها المملكة في إطار تعزيز التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتشكل، من جانب آخر، مناسبة بالنسبة للمغرب لدعم ملف ترشيحه لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

وتستهل هذه الدورة أشغالها بعقد جلسة مناقشة رفيعة المستوى على مدى أربعة أيام، يشارك فيها حوالي 65 وزيرا وشخصيات سامية أخرى، ضمنهم وزير العدل والحريات، الذي سيقدم مداخلة حول الإصلاحات التي قام بها المغرب في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما ستتميز هذه الدورة بمناقشة تفاعلية مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة في سوريا، وعرض التقارير بشأن وضع حقوق الإنسان في كوريا الشمالية وميانمار وإيران.

وسيجتمع المجلس أيضا مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق لدراسة انعكاسات المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين. كما سيتلقى تقارير الأمين العام للمفوض السامي حول وضعية حقوق الإنسان في فلسطين وفي باقي الأراضي العربية المحتلة.

2690/3

ملاحظات على ضوء مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

# المجلس الأعلى للسلطة القضائية 3/2

8407/13

■ .. بالعودة إلى بعض المقتضيات التي تضمنتها مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يلاحظ وجود بعض النقاط المثارة التي تبقى محل نظر، وتطرح العديد من علامات الاستفهام ومن بينها المقترح المتعلق «بكيفيات انتخاب ممثلي القضاة» والذي جاء فيه: «فيما يتعلق بالقابلية للانتخاب، ومن أجل ضمان درجة مهمة من تمثيلية القضاة، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقترح أن لا يصح انتخاب قاض أو قاضية في هيئة من الهيئتين المشار إليهما سابقا إلا إذا كان ناخبا فيها ومزاولا مهامه عمليا بمحاكم الاستئناف أو بمحاكم أول درجة لمدة لا تقل عن خمس سنوات في تاريخ العملية الانتخابية المعنية».

وفي السياق نفسه تضيف المذكرة «إن المنطق نفسه يبرر، مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال عدم القابلية للانتخاب، حيث يقترح المجلس ألا يصح انتخاب القضاة الموجودين في إجازة مرض طويلة الأمد، وكذا القضاة الذين صدرت في حقهم عقوبات تأديبية غير الإنذار أو التوبيخ إلا إذا صدر في حقهم عفو أو جرى إلغاء قرار العقوبة التأديبية على إثر طعن بسبب الشطط في استعمال السلطة أمام أعلى هيئة قضائية إدارية بالمملكة».

ولا شك أن مثل هذه المقتضيات، التي من شأنها فرض قيود على القضاة الراغبين في الترشح لعضوية المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تبقى مثارا للعديد من علامات الاستفهام، فالوثيقة تقترح وضع مجموعة من الشروط المستحدثة من بينها التوفر على أقدمية خمس سنوات من العمل الفعلي داخل محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية، وألا يكون القاضي المرشح قد تعرض لعقوبة تأديبية من الدرجة الأولى...وهو ما يطرح عدة أسئلة: ألا تشكل هذه الشروط المفروضة نوعا من التمييز بين القضاة؟ ولماذا هذا التمييز؟ أليس من الأجدى إلغاء مثل هذا الشرط وفتح باب الترشح أمام الجميع من دون أي تمييز على أساس الأقدمية؟ لماذا لا يترك للقضاة حق الاختيار الحر لممثليهم؟ ألا يمكن اعتبار مثل هذه القيود نوعا من الوصاية المفروضة مسبقا على حرية القضاة في اختيار ممثليهم، وانتقاصا من مدى أهلية القضاة لممارسة حقهم في انتخاب من ينوب عنهم في المجلس الأعلى للسلطة القضائية؟ ألا يشكل شرط «أقدمية خمس سنوات» نوعا من الهرمية غير المحمودة في جسم القضاء والتي لطالما أدت إلى نتائج وخيمة على استقلال القضاة والقضاء في تجارب عديدة وطنيا ودوليا؟

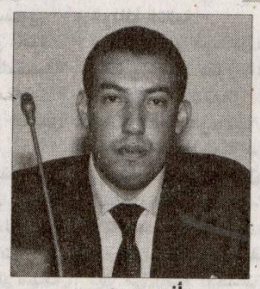

أنس سعدون

عضو نادي قضاة المغرب بأزيلال

ألن يترتب عن تكريس مثل هذه القيود على مستوى القانون التنظيمي المرتقب فتح الباب أمام جهات عديدة لمحاولة توجيه نتائج انتخابات المجلس الأعلى للسلطة القضائية بشكل أو بآخر من خلال الحرص على وضع المرشحين المرتقبين في وضعية تناف، وبالتالي إقصائهم بشكل ممنهج من الترشح لعضوية المجلس سواء من خلال العمل على تنقيلهم تحت ذريعة المصلحة العامة من المحاكم الابتدائية إلى محاكم الاستئناف أو العكس، ولنا في تجربة العميد المستشار محمد عنبر خير مثال، إذ أن ممارسته لحقه في التعبير وحريته في الانتماء الجمعوي جعله يدفع ضريبة دفاعه عن استقلاله حيث جرى تنقيله من مهمته كرئيس غرفة بمحكمة النقض إلى مسؤول قضائي بمحكمة ابتدائية، ما جعله في حالة تناف صارخ بين مهمته الجديدة، التي فرضت عليه فرضا، ومنصبه في الجمعية المهنية التي أسهم في تأسيسها وانتخب كنائب لرئيسها وهي نادي قضاة المغرب؟ فإذا كانت التجارب الوطنية والدولية تؤكد كيف تستغل أحيانا بعض المؤسسات الدستورية للتضييق على ممارسة القضاة لحقوقهم أو للمس باستقلالهم أو لمحاربة انتمائهم الجمعوي أو حريتهم في الاعتقاد فيمكن أن تسهم المؤسسات نفسها في القيام بممارسات تتنافى مع مبادئ استقلال القضاء وضمانات الاستقلالية المنشودة.

إن المثير للاستغراب أن مثل هذه القيود المتعلقة بالسن أو الأقدمية أو سيرة المرشح لم تكن مفروضة على إرادة القضاة في ظل النظام الأساسي «الحالي» لرجال القضاء – على علته – إذ أن الترشيح لعضوية المجلس الأعلى للقضاء كان متاحا لعموم القضاة، وكان الفيصل في الاختيار هو الإرادة الحرة للقضاة ومدى قدرة المرشح على الإقناع، فإذا كان القاضي ممارسا لعمله، ويبت في حريات الناس وأموالهم ويفصل في منازعاتهم ومستأمن على أمنهم وحقوقهم فمن باب أولى أن يكون أهلا لتمثيل القضاة.

ورب قائل أن من بين الدوافع لاشتراط أقدمية معينة في القضاة المرشحين لعضوية المجلس ما لهذا المجلس من رمزية ومكانة مركزية في الجسم القضائي، وخطورة الأدوار التي يقوم بها والتي تتطلب حكمة وتجربة قضائية متميزة لا تكتسب إلا بالممارسة والتجربة الطويلة التي قد لا تتوفر في القضاة الجدد المتخرجين المعينين بالمحاكم الابتدائية أو المنتقلين حديثا لمحاكم الاستئناف، وهو ما يبرر اشتراط الأقدمية ●

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

# مشاركة المغرب في الدورة العادية الـ 22 لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بجنيف

يشارك وفد مغربي هام في أشغال الدورة العادية ال 22لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي تنعقد ما بين 25فبراير و 22مارس المقبل في جنيف.

ويشارك في هذه الدورة التي سيستمع خلالها المجلس لعروض 22 خبيرا وهيئة مستقلة لحقوق الإنسان العديد من المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المغربي منها على الخصوص البعثة الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأبرزت البعثة الوزارية لحقوق الإنسان أن هذه الدورة تكتسي أهمية خاصة بالنظر للجهود الكبيرة التي بذلتها المملكة في إطار تعزيز التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتشكل من جانب آخر مناسبة بالنسبة للمغرب لدعم ملف ترشيحه لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

وتستهل هذه الدورة أشغالها بعقد جلسة مناقشة رفيعة المستوى على مدى أربعة أيام يشارك فيها حوالي 65وزيرا وشخصيات سامية أخرى ضمنهم وزير العدل والحريات الذي سيقدم مداخلة حول الإصلاحات التي قام بها المغرب في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما ستتميز هذه الدورة بمناقشة تفاعلية مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة في سوريا وعرض التقارير بشأن وضع حقوق الإنسان في كوريا الشمالية وميانمار وإيران.

وسيجتمع المجلس أيضا مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق لدراسة انعكاسات المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين. كما سيتلقى تقارير الأمين العام للمفوض السامي حول وضعية حقوق الإنسان في فلسطين وفي باقي الأراضي العربية المحتلة.

# المشاركون في لقاء تواصلي بكليميم يدعون إلى وضع إطار قانوني يؤطر عمل الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية

كليميم /20 فبراير 2013/و م ع/ دعا المشاركون في لقاء تواصلي نظمته، اليوم الأربعاء، اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان-كليميم مع منسقي الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية إلى إحداث إطار قانوني يؤطر عمل هذه الأندية بشكل يمكنها من العمل باستقلالية عن إدارة المؤسسات التي يشتغلون بها.

وأوصوا المشاركون، في ختام هذا اللقاء الذي نظم تحت شعار "تفعيل دور الأندية التربوية دعامة للنهوض بثقافة حقوق الانسان"، بتنظيم دورات تكوينية لفائدة منسقي الأندية التربوية في مجال التربية على حقوق الإنسان بهدف تكريسها في الوسط التربوي.

وطالبوا بالمناسبة بتخصيص فضاءات داخل المؤسسات التعليمية للأنشطة التربوية وتوفير الوسائل اللوجيستيكية الضرورية للعمل لإعطاء إشعاع اقوى لهذه الانشطة .

وشكل هذا اللقاء مناسبة لمنسقي الاندية التربوية بالمؤسسات التعليمية بكليميم للوقوف على اختصاصات ومهام المجلس الوطني لحقوق الانسان واللجان الجهوية في مجالات

حماية حقوق الانسان والنهوض بهذه الحقوق وإثراء الفكر والحوار في مجال الديموقراطية وحقوق الانسان.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء تنفيذا لبرنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان-كليميم برسم سنة 2013 من أجل تعبئة مختلف الشركاء والفاعلين المهتمين بتنمية الفعل التربوي الهادف إلى إشاعة ثقافة حقوق الانسان.

وتهدف اللجنة الجهوية من هذا اللقاء إلى التعرف على حاجيات المنسقين في مجال التكوين على ثقافة حقوق الانسان وحثهم على الانخراط الإيجابي والفاعل في هذه المبادرة التي تسعى بالأساس إلى زرع قيم التعدد والاختلاف في الناشئة.

ج/وم - /ع ح/

# تنظيم لقاء بكلميم لتدارس سبل تفعيل دور الاندية التربوية في مجال النهوض بثقافة حقوق الانسان

كلميم / 20 فبراير 2013 / ومع/ نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان - كلميم عشية اليوم بمدينة كلميم لقاء تواصليا مع منسقي الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية التابعة للنيابة الاقليمية لوزارة التربية الوطنية خصص لتدارس سبل تفعيل دور هذه الاندية في مجال النهوض بثقافة حقوق الانسان.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء تنفيذا لبرنامج عمل اللجنة برسم سنة 2013 من أجل تعبئة مختلف الشركاء والفاعلين المهتمين بتنمية الفعل التربوي الهادف الى اشاعة ثقافة حقوق الانسان.

وتهدف اللجنة الجهوية من هذا اللقاء الى التعرف على حاجيات المنسقين في مجال التكوين على ثقافة حقوق الانسان وحثهم على الانخراط الإيجابي والفاعل في هذه المبادرة التي تسعى بالأساس إلى زرع قيم التعدد والاختلاف في الناشئة.

وأبرز رئيس اللجنة السيد توفيق البرديجي في كلمة بالمناسبة ان هذا اللقاء يشكل منطلقا لفتح باب التعاطي والتعاون في مجال حقوق الانسان مع الاندية التربوية على اساس شراكة واضحة المعالم ومبنية على تعاون دائم ومتواصل معتبرا قطاع التربية والتكوين وخصوصا الاندية التربية شريكا استراتيجيا في مجال النهوض بثقافة حقوق الانسان.

وأوضح أن اللجنة الجهوية تتوخى من هذا اللقاء تشخيص الوضع داخل النوادي التربوية وبلورة استراتيجية عملية على مدى المستقبل القريب لدعم قدرات هذه الاندية من اجل القيام بمهامها في أحسن الظروف وبالتالي النهوض بثقافة حقوق الانسان.

ومن جانبه، أبرز النائب الاقليمي لوزارة التربية الوطنية السيد بوكنين عيدا في كلمة القيت نيابة عنه أن النيابة الاقليمية تعمل جاهدة على نشر ثقافة حقوق الانسان والتربية على المواطنة بالمؤسسات التعليمية في اطار مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين وفعاليات المجتمع المدني بالإقليم.

وتم خلال هذا اللقاء تقديم عرض حول تطور مؤسسة حقوق الانسان بالمغرب واختصاصات ومهام المجلس الوطني لحقوق الانسان واللجان الجهوية في مجالات حماية حقوق الانسان والنهوض بهذه الحقوق وإثراء الفكر والحوار في مجال الديموقراطية وحقوق الانسان.

ج/وم - /س ه /

# قضية "شهداء الحسيمة" .. والحقيقة الضائعة

الجزيرة ريف : متابعة

بحلول 20 فبراير 2013، تكون قد مرّت سنتين على وفاة خمس شبان بمدينة الحسيمة، في ليلة ستبقى في أذهان أبناء الحسيمة، وسَتُحكى للأجيال، عنوانها "النار والدخان"، وفي يوم إحترقت فيه هذه المدينة الساحرة، بأيادي قال عنها البعض "هامشية فوضوية" فيما إعتبرها السواد الأعظم "دخيلة ومأجورة".

**أصل الحكاية .. من بني بوعياش إلى الحسيمة**

الحكاية إنطلقت فصولها في الساعات الأولى من صبيحة الأحد 20 فبراير 2011، تحت أمطار خفيفة وسماء غائمة سوداء، وكأنها تُنذر بيوم مشؤوم، في ذلك الصباح كان الجميع يعد العدة للمحطة الموعودة، من بني بوعياش إلى الحسيمة .. الجميع على أهبة الإستعداد، تحركت الغيوم السوداء وأطلت الشمس بأشعتها المُضيئة، وتحركت معها أمواج بشرية تأمل في إطلالة لشمس الحرية.

زحف بشري غير مسبوق في تاريخ الريف المعاصر، إنطلق من قلب مدينة بني بوعياش .. بشعارات قوية والحماس أقوى وعزيمة فولاذية، وبعد 5 كلم من السير على الأقدام، إلتقى زحف آل بوعياش، بموج لا يقل قوة وحماسة لـ آل إمزورن، قبل أن يلتحقوا بآل بوكيدارن، فتشكّل مد جماهيري لا تحده العين المُجردة، من آلاف المواطنين أغلبيتهم شباب خرجوا عن بكرة أبيهم، كلهم عزم على كتابة تاريخهم في السجل النضالي لبلاد الريف.

طَوَت الأمواج البشرية عشرات الأميال في إتجاه مدينة الحسيمة، وفي مدخل الأخيرة، أستقبلت هاته الأمواج إستقبال الأبطال من طرف الحسيميين الذين لبوا بدورهم نداء "العشرين" .. دخل الجميع إلى لب المدينة لآخذ قسط من الراحة قبل إقرار ما يُمكن فعله بعد المسيرة، إبان هذا الوقت كانت الأصوات ترتفع مُطالبة بـ"الإعتصام المفتوح" وأخرى تَدعوا إلى التريث، وبين هذا وذلك حدثت "الكارثة".

**نحن بريئون .. هم الفاعلون**

بدأت الأحجار تَتطاير صوب مقر الأمن الإقليم للحسيمة .. تفاجئ منظموا الحراك وحاولوا تهدئة الأوضاع وإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي، في هذه اللحظات بدأت أعمدة الدخان تتصاعد ولسان حالها يقول إن الأمور خرجت عن السيطرت .. خُرّب مقر الشرطة وأحرقت سيارات الأمن قبل أن تنتقل الجحافل المُخربة إلى مقري الباشوية والبلدية، وكذا بعض المؤسسات البنكية .. كل هذا وسط غياب أمني لازال يُثير الكثير من الجدل.

وقع "الواقعة" ليلة العشرين كما يُسميها سكان الريف .. وفي صباح 21 فبراير، بدأ الجميع يُحصي الخسائر .. فُلان أُعتقل وفلان إختفى .. هذا كسر وهذا خرب... آل بني بوعياش وتماسينت هم السبب .. الحسيمة بريئة.. آل إمزورن وبوكيدارن هم الفاعلون .. بني بوعياش بريئة .. تماسينت مُتهمة تماسينت بريئة، هكذا تضاربت الروايات وطفت الشائعات على السطح بشكل قيل عنه في ما بعد أنه "مخدوم".

**الرواية والرواية الأخرى**

خرج الطيب الشرقاوي وزير الداخلية آنذاك إلى العلن ، مُطلاً بأرقام الخسائر والمعتقلون، لا أحد كان ينتظر سماع كلمة "قتيل".. لكن الصدمة كانت قوية حينما أعلن الوزير عن 5 قتلى، كلهم في مدينة الحسيمة، وعُثرت على جثثهم في إحدى الوكالات البنكية بالمدينة، "بعد أن إقتحموها وحاولوا سرقتها لتنال منهم النيران الموقدة من الخارج"... هكذا كانت رواية وزارة الداخلية أو "المخزن" كما يحلوا للريفيين تسميتها.

في الأيام القليلة التي تلت 20 فبراير 2011، بدى وكأن الأغلبية مُقتنعة براوية الطيب الشرقاوي، التي كانت تُغذيها الإشاعات المُتطايرت في كل أنحاء الإقليم، لكن مع توالي الأيام برزت الشكوك حول الرواية، خاصة بعد خروج عائلات الضحايا عن صمتهم مُعلنين عن قصاصتهم الخاصة المُعززة بشهود عيان ومُعطيات "منطقية". بدأت الأسئلة تطرح نفسها، كيف تم إخلاء الشوارع من القوات العمومية ، و من أعطى أوامر الإخلاء، من أشعل النيران في وكالة البنك الشعبي في جوف الليل بعد أن أخمدتها عناصر الوقاية المدينة، خاصة أن شوارع المدينة كانت خالية بعد أن حظرت القوات الأمنية التجول، ليخلص البعض إلى أن ما حدث كان "مدبر"، فيما تاه البعض وسط أمواج الروايات المتضاربة.

"وفاة الأشخاص الذين تعود إليهم الجثث الخمس التي عثر عليها متفحمة، يوم 20 فبراير الماضي، بوكالة بنكية بالمدينة ناتجة عن الحريق الذي تعرضت له الوكالة و الخبرة الطبية بينت عدم وجود أي آثار للعنف على الجثث" هذا ما قاله الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بالحسيمة في بلاغه حول ما حدث، فكان رد العائلات ومعها نشطاء حركة 20 فبراير بالمطالبة بالكشف عن التسجيل كاميرا المؤسسة البنكية لرفع اللبس، لكن السلطات كان لها رأي آخر فطالبتهم بأداء مليارين من السنتيم كتعويض لخسائر البنك إن هم أرادوا الحصول على الشريط، حسب ما قالته أم عماد ولقاضي أحد ضحايا "المحرقة" في ندوة نضمتها حركة 20 فبراير بالحسيمة.

**الملف فوق حلبة السياسيين**

أمام هذا الجدل، بدأت الأطراف السياسية تتدخل في القضية، فكانت المُبادرة من حزب العدالة والتنمية المُعارض آنذاك بطلب إحداث لجنة تقصي الحقائق حول أحداث الحسيمة لمعرفة ظروف وملابسات اندلاع العنف الذي أدى إلى خسائر مادية جسيمة، وفك لغز وفاة الضحايا الخمس، وقال مصطفى الرميد أن المطلوب إعادة إجراء تشريح طبي للجثث المتفحمة التي عُثر عليها، مادامت شكوك تحوم حول السبب الحقيقي لوفاتهم، بدوره عبر عبد الإله بنكيران في برنامج تلفزيوني مباشر، عن إستعدادة لإثارة الملف لفتح تحقيق جدي.

مضت الأيام وإنقلب المشهد السياسي بالبلاد رأس على عقب، فتحول بنكيران من معارض إلى رئيس حكومة شأنه شأن مصطفى الرميد الذي حمله "الربيع" المغربي إلى رأس وزارة العدل والحريات، تسارعت الأحداث أمام الحكومة الجديدة، وبدى أن ملف الضحايا الخمس آخر ما يُمكن أن يفكر فيه بنكيران والرميد وغيرهم من الماسكين بزمام الأمور وصناع القرار من داخل الحكومة، في خضم "الخربقة" التي أصابت هؤلاء.

وأمام هذا التحول صعد كائن سياسي جديد ليعلن تبنيه للملف، إنه البرلماني محمد بودرا رئيس جهة تازة الحسيمة تاونات، الذي طالب لأكثر من مرة بالكشف عن التحقيق الذي فتحته النيابة العامة بخصوص الاحداث التي عرفتها مدينة الحسيمة يوم 20 فبراير من سنة 2011 ، كما طالب من الحكومة الحالية بتكوين لجنة تحقيق حول مقتل الشبان الخمس الذين قال عنهم "ليسوا من ذوي السوابق في الإجرام ولهم أخلاق عالية ، وتطرح حول حقيقة موتهم ومكان مفارقتهم للحياة الكثير من الأسئلة".

لكن في موضوع تسجيل كاميرا وكالة النك الشعبي بدى بودرا وكأنه مقتنع نسبيا برواية الداخلية حينما قال في تصريح صحفي "اسمع بأن قرص البنك هو أيضا تعرض للحرق" قبل أن يَستدرك ويقول "أرى أنه لا مناص من التحقيق مع البنك الشعبي أولا، ونعرف من أحرق البنك الشعبي أولا، ومن أحرق الحسيمة أيضا من بلدية وسيارات الخواص..".

**المجلس الوطني لحقوق الإنسان دخل بدوره على الخط ، حيث قام إدريس اليازمي، رئيس المجلس بزيارة لأسر الضحايا واستمع إلى روايتهم واستجمع معطيات عن خلفيات تشيككها في ما وقع والمطالبة بكشف الحقيقة مؤكدا، في خضمّ حديثه مع الأسر، أن المجلس قد تبنى الملف.. هنا إنتهت مهمة المجلس كما يبدو، إذ لم يثير الملف لحد الساعة في أي مناسبة.**

**الحقيقة الضائعة**

هكذا وُصّف الملف سياسياً، ورُوج حقوقياً وإعلامياً، وتاجر به من تاجر حسب ما قالته فدوى ولقاضي أخت الضحية عماد، دون أن يجد مخرجاً يشفي غليل العائلات ويرفع اللبس أمام الرأي العام.

ومن تاريخ 20 فبراير 2011 إلى يومنا هذا، حدثت أشياء كثيرة يُمكن للمتتبع أن يُلخصها في حدثين بارزين "إغتيال" كمال الحساني ومواجهات مارس 2012، و سقط ضحايا جُدد لازالوا قابعين في السجون، فيما كان مصير حركة 20 فبراير المُتبنية للملف موضوع الحديث، الزوال لأسباب إختلفت بين ما هو موضوعي و وما هو ذاتي، لتبقى عائلات الضحايا المكلومة وحدها تجر آلامها ومُعاناتها المريرة نحو "الحقيقة الضائعة"

# التظلمات والمحاكمة العادلة وجبر الخاطر مشاكل ناقشتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس

**محمد بوهلال**

انعقد بأحد فنادق فاس يوم الأربعاء 15 يبرا ير الدورة العادية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس حيث تم استعراض حصيلة عمل اللجنة خلال سنة 2012والخاصة باللجان الموضوعاتية بحقوق الإنسان والمتعلقة بلجنة النهوض ولجنة الحماية ولجنة إثراء الفكر والتي توجت بعدد هام من الانجازات الايجابية لمساهمتها في وضع آليات الاشتغال التي ساهم فيها أعضاء اللجان بديناميكية وحيوية ملحوظتين حيث أصبحت من اللجان الأكثر تناغما وانسجاما مع كل آليات المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

وخلال هذه الدورة تطرقت اللجنة للأحداث التي عرفها الحي الجامعي سايس وماعرفه من تدخلات أمنية حيث تم تشكيل لجنة للتحقيق في وفاة الطالب محمد الفزازي .

وبعد استعراض الأنشطة التي قامت بها كل لجنة على حدة والمشاريع المستقبلية للجان تم التطرق إلى المعوقات التي تعترض أشغال اللجان والى الوسائل الواجب القيام بها لتسهيل مأمورية اللجان في تطبيق أنشطتها ،كما الح عدد من أعضاء اللجنة على القيام بأنشطة حقوقية في عدد من مناطق الجهة حتى يتعرف الساكنة في المناطق الجبلية والقروية على اللجنة ليتمكنوا من رفع تظلماتهم إليها.

كما تم استعراض التقرير الخاص بطريقة استقبال ومعالجة الشكايات ذلك أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان توصلت ابتداء من 24 ابريل 2012 إلى غاية نهاية شهر دجنبر2012 بشكايات وتظلمات تمس بشكل مباشر وغير مباشر بعض الحقوق والحريات وطلبات تتعلق بتسوية الوضعية والإدماج تفعيلا لمقررات هيئة المصلحة والإنصاف حيث تمت إحالة الشكايات على الجهات المختصة كخطوة ثانية أو لاحقة في عملية معالجة الشكاوي وقد بلغ مجموع الشكايات 95 شكاية إذ عرفت الشكايات التي توصلت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وعالجتها تزايدا ملحوظا نتيجة ما أثارته وسائل الإعلام الوطنية من قضايا انتهاكات لحقوق الإنسان في المشهد الوطني في مختلف مجالات تدخله والدور الذي أصبحت تقوم به اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مجال الحماية والنهوض وإثراء ثقافة حقوق الإنسان .

هذا وقد تنوعت القضايا التي توصلت بها اللجنة بين ماهو اقتصادي واجتماعي والمحاكمة العادلة وجبر الضرر وحقوق السجين والحقوق المدنية والسياسية ،وكانت أعلى نسبة من الشكايات تتعلق بالحصول على بطاقات التغطية الصحية راميد ثم مجال العدالة حيث تتعقد المساطر القضائية :كما شكلت المشاكل المتعلقة بحقوق السجين 19 في المائة من مجموع الشكايات المتوصل بها و ولعل ذلك راجع الى التقرير الذي انجزه المجلس الوطني لحقوق الانسان على ضوء الزيارات الميدانية لمختلف السجون المغربية من جهة والى الدور الحمائي الذي أصبحت تضطلع به اللجان الجهوية في هذا الاطار وتمت اجراة الشكايات والاتصال بالمندوب الجهوي لإدارة السجون بمكناس وبمديري السجنين المدني عين قادوس والمحلي بوركايز في شان وضعية السجناء كما أحيلت الشكايات إلى شعبة الحماية بالمجلس الوطني ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه.

والجدير بالذكر أن فاس شكلت أهم مصدر للشكايات التي بلغت 56 شكاية تلتها مكناس ب18 شكاية وتاونات 5 شكات وتازة 4 شكايات وتوزعت الشكايات الباقية بين صفرو بشكايتين وكذلك الحال بالنسبة للحاجب أما ازرو 3 شكايات وافران شكاية واحدة وكذلك الأمر بالنسبة لمولاي يعقوب وتاوجطات

**Le Maroc au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU.** Une forte délégation marocaine prendra part aux travaux de la vingt-deuxième session ordinaire du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies, qui se tiendra du 25 février au 22 mars prochain à Genève. Plusieurs institutions nationales et organisations de la société civile marocaine, dont notamment la délégation interministérielle aux droits de l'Homme et le Conseil national des droits de l'Homme, prendront part à cette session, au cours de laquelle le Conseil entendra les présentations de vingt-deux experts et organes indépendants des droits de l'Homme.

# Maroc : Droits de l'Homme le CNDH dresse son bilan annuel

17 Fév 2013

Le Conseil national des droits de l'Homme vient de tenir sa quatrième session ordinaire jeudi dernier à Rabat. Plusieurs points étaient inscrits à l'ordre du jour de cette session. Il s'agit, en l'occurrence, de présenter et discuter le bilan d'activité du Conseil et d'approuver les projets de mémorandums élaborés par le Conseil sur «la Cour constitutionnelle et l'exception d'inconstitutionnalité», «le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance», et «le Conseil consultatif de la jeunesse et de l'action associative».

Présentant le bilan d'activité du Conseil lors de l'ouverture de cette rencontre, Hamid El Kam, chargé de mission auprès du Conseil national des droits de l'Homme, a indiqué dans son allocution que Le CNDH a publié précédemment deux mémorandums sur l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD) et sur la loi organique du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, et un avis consultatif sur le projet de loi 01-12 relatif aux garanties fondamentales accordées aux militaires. Outre ces activités, le Conseil a rendu publics également, au cours de ces deux sessions (d'octobre à février 2012), deux rapports thématiques, le premier portant sur la situation dans les prisons et intitulé «La crise des prisons, une responsabilité partagée : 100 recommandations pour la protection des droits des détenu(e)s»; le second concernant la santé mentale et intitulé «La santé mentale et les droits de l'Homme : l'impérieuse nécessité d'une nouvelle politique». Par ailleurs, le Conseil a organisé, dans le cadre de son action de défense des droits de l'Homme, des visites aux Centres de protection de l'enfance. Il a également préparé un rapport sur la protection de l'enfance tout en assurant le suivi de près du procès des détenus poursuivis à la lumière des événements de Gdeim Izik.

Pour ce qui est de sa contribution à la déclinaison du contenu de la nouvelle loi fondamentale, on apprend que le conseil a entrepris un certain nombre d'actions dans ce sens. Ces dernières concernent notamment la création d'un comité spécialisé chargé de la préparation d'un mémorandum autour de la Cour constitutionnelle. Ainsi, plusieurs rencontres ont-elles été tenues au cours de l'année précédente et qui ont eu pour thème principal l'amorce d'un débat autour de la démocratie participative et la diversité linguistique et culturelle. S'agissant des démarches adoptées par le Conseil pour accompagner la réforme judiciaire, M. El Kam a souligné que le CNDH s'est penché sur la préparation d'une étude sur la situation de la médecine légale au Maroc. Dans ce sens, l'instance a constitué un comité spécial. Elle a organisé également des rencontres avec des responsables aux ministères de la Santé, de l'Intérieur et de la Justice, ainsi que des visites de terrain dans des hôpitaux, des tribunaux et des morgues dans 7 villes du Royaume. Par ailleurs et dans le cadre de son interactivité avec le gouvernement, la société civile et l'institution législative, le CNDH a paraphé en janvier 2012 une convention-cadre avec la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales ayant trait à la création d'un master des droits de l'Homme.

En outre, le conseil a présenté un mémorandum avec d'autres organisations de gouvernance autour de l'institutionnalisation des relations avec la Chambre des conseillers, à l'occasion de la révision du règlement interne de cette dernière. Enfin, et sur le volet de la coopération et des relations internationales, l'année 2012 a connu le lancement et la mise en œuvre du programme de formation autour de l'égalité et la lutte contre la discrimination. Ce programme, qui a profité aux commissions régionales des droits de l'Homme, a été réalisé en partenariat avec les Nations unies.

Carte de visite

Il convient de rappeler que le Conseil national des droits de l'Homme a été créé le 1er mars 2011, en substitution au Conseil consultatif des droits de l'Homme, avec des prérogatives élargies au niveau national et régional, une composition plurielle et une indépendance renforcée. Le Conseil compte désormais treize commissions régionales à savoir celles de Fès-Meknès, Marrakech, Béni-Mellal-Khouribga, Al-Hoceima-Nador, Oujda-Figuig, Casablanca-Settat, Ouarzazate-Agadir, Tanger, Tantan-Guelmim, Agadir, Laâyoune-Smara et Dakhla-Aousserd et Oujda-Figuig.

# Etude du CNDH sur la Haute autorité pour la parité

20 Fév 2013

Une instance indépendante, aux mandat et prérogatives clairement définis, dotée de l'autonomie financière, de gestion et d'un budget conséquent et dont les membres doivent impérativement être choisis sur la base des critères de l'engagement, de la compétence et de la crédibilité. Voici ce qui ressort de l'étude sur l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination, APALD, élaborée par le Conseil national des droits de l'Homme en étroite collaboration avec ONU-femmes et qui appelle à la création d'une entité fondée sur la base des « principes de Paris ». Au conseil, on ne s'en cache pas : il s'agissait ici de « faciliter et de consolider le processus de promulgation de la loi concernant la mise en place de cette autorité ». L'allusion est à peine voilée.

Chez nous, et dès qu'il s'agit des droits des femmes et donc de la moitié de la société, le débat s'enflamme et se fait passionnel. Et c'est souvent autour du plus petit dénominateur commun que le consensus se fait, forcément aux dépens des Marocaines, de leurs droits et de leur soif d'égalité.

Première recommandation, l'APALD devrait s'assigner deux grandes missions : la protection contre les discriminations et la promotion de l'égalité. « La promotion de l'égalité est aussi importante pour les stratégies antidiscriminatoires que le traitement des plaintes », expliquent les auteures de l'étude.

Et parce que la Constitution l'a qualifiée d'autorité, l'APALD ne saurait être une instance formelle, où les plaintes et les dossiers s'entasseraient au fond d'un tiroir poussiéreux. « L'importance d'une Autorité de type quasi judiciaire est justifiée dans le contexte marocain compte tenu des difficultés rencontrées par les justiciables. Le choix de cette option constituerait un appui aux femmes surtout celles qui sont les plus vulnérables aux discriminations et aux violences, leur permettant d'accéder plus facilement à la justice et de faire valoir leurs droits», argumentent Rabéa Naciri et Amina Lemrini. C'est ainsi que l'étude préconise dans l'établissement des missions de cette autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes discriminations que cette institution soit, en plus d'être en charge de la réception et du traitement des plaintes recevables , dotée d'un « pouvoir d'intervention directe auprès des entités concernées par les plaintes déposées en recherche d'un règlement par conciliation/médiation » ou, le cas échéant, « d'un règlement par décision contraignante fixée par la loi ». L'APALD qui a le devoir de proposer aux pouvoirs publics des adaptations des lois ou autres pratiques administratives, peut également s'autosaisir des cas de discrimination et introduire des actions devant les tribunaux. Une instance constitutionnelle qui doit pleinement jouer son rôle et non contribuer à l'enlisement de la question de l'égalité et de la parité. La parité n'est pas un rêve lointain. Bien au contraire, elle se prépare et c'est l'une des principales fonctions de l'APALD qui, selon les recommandations de l'étude du Conseil national des droits de l'Homme, est tenue à la publication de rapports annuels.